

تحليل سياسات | 15 تموز/ يوليو، 2019

الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي:

قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها

عوض أحمد سليمان

الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة "19 ديسمبر" ونتائجها

سلسلة: تحليل سياسات

15 تموز/ يوليو، 2019

عوض أحمد سليمان

أستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية في جامعة النيلين بالسودان، حاصل على درجة الدكتوراه من الجامعة ذاتها في عام 2010. قدم مشروع التخرج حول التنمية السياسية والتغيير الاجتماعي في السودان، له العديد من المنشورات والمقالات في حقل العلوم السياسية.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطــر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة

للتفريق بين التغيير السياسي political change، والتحول الديمقراطي political transition، يذهب الفقهاء السياسيون إلى تعريف الأول بأنه استبدال نظام حكم بنظام حكم آخر. ويظل هذا الاستبدال، في حالة التغيير السياسي، وفي أحايين كثيرة، تغييرًا فوقيًا لا يمس التركيبة أو الطبيعة الاجتماعية للسلطة السياسية القائمة للنظام الاجتماعي في بلد ما. بل هو عبارة عن تغيير للرموز في قمة الهرم السياسي. ولربما هو أيضًا تغيير لا يمس شكل وهياكل الحكم القديمة بل يُبقي نفس قواعد اللعبة السياسية[1].

أما الثاني (التحول الديمقراطي) فيعرف بأنه مجموعة من الإجراءات والإصلاحات والسياسات التي تهدف إلى تغيير أسلوب الحكم نحو فتح المجال أمام المشاركة السياسية وفسح المجال أمام التنافس السياسي. وعند صامويل هنتنغتون، يعرّف التحول الديمقراطي بأنه محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم، والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة والتداول على السلطة بين الأحزاب، في ظل تكافؤ فرص بين الأحزاب السياسية وحرية الاختيار بالنسبة إلى الناخبين ومؤسسات سياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول[2].

إن مقارنة سريعة بين دلالات المفهومين وعلاقاتهما، يمكن أن يستشف منها أن الأول (التغيير السياسي) هو مقدمة سابقة ولازمة للمفهوم الثاني (التحول الديمقراطي)، ولكن الثاني قد لا يكون نتيجة حتمية للأول. فقد يحدث التغيير السياسي ولكنه يظل تغييرًا فوقيًا، لا يقود إلى تحول ديمقراطي حقيقي ومستدام للنظام السياسي السائد. بل قد يقود، في عديد من الحالات المشاهدة، إلى نظام سياسي أكثر عجزًا من النظام الأول في تلبية تطلعات الجماهير والمجموعات المحكومة للتحول الديمقراطي.

في ضوء ما سبق، وبالنظر إلى معطيات الراهن السوداني، يتبادر إلى الذهن سؤال: هل ما يحدث في السودان الآن يمثل تغييرًا سياسيًا فقط في قيادة الدولة أم هو مقدمة لتحول ديمقراطي حقيقي؟ وعلى الرغم من أن المشهد لم يتكشف حتى الآن، والأحداث لم تبح بجميع أسرارها، فإن ذلك لا يمنع، من خلال الشواهد والدلالات ومقارنة الحاضر بالماضي، أن نحاول أن نستشف اتجاه الأحداث الجارية.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تزاح فيها حكومة عسكرية من سدة الحكم في السودان على يد القوى السياسية المدنية، فقد فعلت ذلك، من قبل، مرتين. غير أن سيرورة التحول الديمقراطي سواء بعد «ثورة أكتوبر» عام 1964 أو بعد «ثورة أبريل» عام 1985، لم تكتمل يومًا؛ إذ دائمًا ما تفشل القوى السياسية المدنية في استدامة الديمقراطية والتأسيس لنظام حكم مدني فعال يقود ويكمل مشروع بناء الدولة القومية في ذلك البلد المضطرب.

بل إن من غرائب السياسة في السودان أن مجيء العسكر للسلطة، وفي الفترات الثلاث في تاريخ دولة ما بعد الاستقلال، قد تم إما بإيعاز ومباركة، أو بتخطيط ومشاركة، أو بتخطيط وتبنٍّ من لدن إحدى القوى السياسية الكبرى، وهي القوى نفسها التي قد تصطف، في ظل عهد عسكري آخر، كداعية إلى التغيير والتحول الديمقراطي.

إن أهم ما يفهم، في ضوء الحقائق السابقة أن مسألة التحول الديمقراطي في السودان أعمق من مجرد إنهاء حكم عسكري دكتاتوري، بل إن جوهر ومراحل التحول الديمقراطي تبدأ مع تنصيب الحكومات المدنية، فالثورات الكبرى الثلاث على الحكام العسكريين عبرت فيما عبرت عنه عن رغبة تجمع أشتاتًا سياسية، اتفقت مرحليًا وتلاقت مصالحها على ضرورة إزاحة الحكومة العسكرية القائمة، أكثر من اتفاقها على ثوابت وطنية أو حتى ملامح برنامج حد أدنى للحكم والمشاركة السياسية.

---

1 محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، ط 2 (عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1996)، ص 16.

2 Samuel Huntigtion, *Political Order in Changing Society* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 23.

وكذلك الحراك الشعبي الحالي الذي أطاح حكومة الرئيس عمر البشير، من دون أن يمس بقواعد حكمه كثيرًا، يمثل قفزة في الظلام. فحجم التحديات التي تواجه إنجاز التغيير في مرحلة أولى ومن ثم تحول ديمقراطي حقيقي ومستدام في مرحلة ثانية، كبير جدًا. فالثورة الحالية تأتي في ظل ظروف داخلية وخارجية بالغة الصعوبة والتعقيد. فداخليًا تغيرت البيئة السياسية كثيرًا عما كانت عليه في نيسان/ أبريل 1985، تاريخ إطاحة حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري، وعرفت السنوات الثلاثون من حكم الإنقاذ بروز قوى سياسية جديدة، وتراجع أخرى ونشوء تحالفات جديدة وانفراط أخرى قديمة ظلت قائمة ومسيطرة ردحًا من الزمان. وقد ساهمت سياسات النظام الذي ظل يحكم البلاد منذ 30 حزيران/ يونيو 1989، وحتى نيسان/ أبريل 2019، في هذه التغيرات بشكل كبير.

أما خارجيًا، فقد تغيرت البيئة الإقليمية والدولية كثيرًا، ومن المؤكد أن قائمة الحلفاء المحتملين وكذلك الأعداء سوف تشكل متغيرًا بالغ الأهمية في مسألة سهولة أو صعوبة إنجاز التحول الديمقراطي في السودان، وذلك وفقًا لطبيعة المصالح السياسية والاستراتيجية المتقاطعة لدول الإقليم ومن خلفها القوى الكبرى.

إن ثورات الماضي في عام 1964، وفي عام 1985، وإن قادت إلى تغيير أنظمة حكم عسكرية شمولية بأخرى مدنية، فإن الحصيلة النهائية لم تكن تحولاً ديمقراطيًا؛ إذ سرعان ما عاد العسكر إلى السلطة. حدث ذلك بعد خمس سنوات من «ثورة أكتوبر» عام 1964، وبعد أربع سنوات فقط من «ثورة أبريل» عام 1985، ومن ثم لم تتعد كونها تغييرًا سياسيًا كان يمكن أن يقود إلى تحول ديمقراطي مستدام لو حَسُن استغلالها.

وفي ضوء المعطيات السابقة، تتمثل الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنها، في محاولة معرفة إلى أي مدى تتطابق أو تختلف «ثورة 19 ديسمبر» الحالية في السودان عن سابقتيها؟ وهل يمكن أن تقود إلى تحول ديمقراطي حقيقي ومستدام؟ وفي سبيل مناقشة موضوعها، تستعرض أزمة دولة ما بعد الاستقلال في السودان، وأبرز تحديات بنائه الوطني.

يأتي ذلك كمقدمة لازمة وإطار، لفهم دوافع الثورات الشعبية في السودان، وخصوصًا في عامي 1964 و1985؛ ما أسبابها؟ وكيف انتهت إلى مآلاتها؟ أي لماذا لم تفض تلك الثورات إلى تحول ديمقراطي مستدام؟ ثم ينصب تركيز الورقة على «ثورة 19 ديسمبر» الحالية ومناقشة البيئة السياسية، وتوازنات القوى السياسية في إطارها. وفي النتيجة، يتم النظر بالمقارنة والتحليل، في فرص هذه الثورة بين أن تكون محض تغيير سياسي لا غير، وأن تكون مقدمة حقيقية لتحول ديمقراطي أشدّ رسوخًا[3].

أولًا: السودان: الأزمة وقضايا التحوّل الديمقراطي

يعتبر السودان من دول المجتمعات المتحولة، وهي المجتمعات التي نجد فيها أن الدولة ومؤسساتها القومية لم تتبلور تمامًا، كما أن مشروع البناء الوطني، وبكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم يكتمل في هذا الصدد. فالقضايا المرتبطة بالحكم والسياسة تمثل القضية الأولى من قضايا البناء الوطني، لأن الاستقرار السياسي وحلحلة الإشكالات المرتبطة به كافة تمثل أولوية لبلورة مشروع دولة قومية ناجحة. لذلك؛ فالحديث عن التحول الديمقراطي في السودان هو حديث يستبطن مدخلاً ضروريًا مرتبطًا بالبناء الوطني وتحدياته. هذه التحديات ومهماتها، يحصرها عديد كتابات مهتمة بالشأن السوداني وبصورة عامة في الآتي:

3 ومما تجدر الإشارة إليه، أن الدراسة اعتمدت تحقيبًا تاريخيًا لسيرورة دولة ما بعد الاستقلال، حيث حشدت ذلك التاريخ في ثلاث فترات، يبدأ كل منها بنظام ديمقراطي، يعقبه نظام عسكري، انتهاء بثورة وحكومة انتقالية. هذا التحقيب وإن كان لا يتسق مع ما جرى العرف عليه عند تناول عهود الحكومات الوطنية في السودان، فإنه يجد منطقيته في ذهاب الدراسة إلى توضيح مفصلية الثورات، وكيف أنها كان يمكنها أن تمثل بدايات جادة لإنجاز التحول الديمقراطي.

- **قضية الحكم والنظام السياسي**: وقد تمثلت هذه القضية في صراع القوى السياسية حول الصيغة السياسية الملائمة لإدارة البلاد ومكوناتها، وينعكس ذلك على الدستور وماهيته ومصادر تشريعه، وأيضًا على طبيعة الدولة ووجهتها، وعلاقات السودان الخارجية وأولوياتها.

- **قضية المنهج الاقتصادي والتنمية**: فالاستعمار من خلال تكوينه للدولة السودانية الحديثة واللاعقلانية، والتي هي دولة مترامية الأطراف تصعب السيطرة عليها، حشد فيها جزيئات إثنية متنافرة، مع تنمية اقتصادية متمركزة في الوسط، كل هذا جعل، في الحصيلة، البحث عن أسس تنمية متوازنة للمناطق الطرفية تحديًا اقتصاديًا لأي نظام سياسي يحكم في السودان، إضافة إلى العمل على التأسيس لاقتصاد متكامل القاعدة الإنتاجية وتحديث الهياكل الاقتصادية الموروثة.

- **قضية الهوية الحضارية**: في هذا المحور ظل السؤال الذي يؤرق الساسة والمفكرين السودانيين هو: كيف يتم التعبير عن وطن متعدد المشارب والثقافات؟ وكيف تكون الدولة محايدة، ومعبرة عن الجميع في لغتها ودينها الرسميين وفي وجهة علاقاتها الخارجية؟ وكيف تعبر الدولة عن مشترك عام لا يعزل أحدًا أو يعلي من شأن ثقافة على حساب أخرى؟ وقد تمثل التحدي في البحث عن مشترك عام يصلح أن يبلور شخصية سودانية تحمل مكوناتها وتعكس كل الإرث الثقافي للمجموعات المختلفة من دون إقصاء، كتحد لبناء تلك الهوية. وقد مثلت قضية الجنوب وتمرد عام 1955، التعبير المادي لصراع الهوية الحضارية في السودان، ولقد كان التمرد تعبيرًا - وفي أحد أوجهه رفضًا - لهيمنة ثقافة التيار الرئيس، وهو التيار العربي الإسلامي المسيطر(4).

إن هذه المقدمة التاريخية ضرورية لفهم أزمة الدولة في السودان، ولفهم جل ملامح وأهداف البناء الوطني، وفي الحصيلة فهم ما إن كان للتغيير الجاري في السلطة القدرة على وضع البلاد على المسار الصحيح أم لا، وقبل هذا وذاك؛ فهم حجم التحديات التي تواجه السياسة السودانية، وهو فهم لن يتأتى ما لم نُحط بذلك.

إن تاريخ الدولة الوطنية في السودان، في ضوء ما سبق ذكره، لهو تاريخ بين نظم ديمقراطية عاجزة وأخرى دكتاتورية تعمق من أزمة هذه الدولة. وقد ظل الصراع السياسي محصورًا في إطار السيطرة على سدة الحكم. من دون التفاتٍ كبير إلى تعميق مضامين الديمقراطية، وإعادة تعريفها بصورة تستوعب الخصوصية الثقافية لمكونات القطر. وبإطلالة سريعة على فترات حكومات ما بعد الاستقلال من خلال التحقيب التالي يمكن توضيح ذلك.

1. الديمقراطية الأولى ونظام عبود وثورة أكتوبر (1954-1964)

لقد استقل السودان في عام 1956، وكان التحدي الأساسي الذي واجه الحكومة يتمثل في الموازنة بين مقومات السودان الثقافية والسياسية ومقتضيات الدولة الحديثة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم اعتماد دستور الحكم الذاتي والذي وقع في عام 1953 كأساس للحكم، إضافة إلى الأخذ بديمقراطية ليبرالية على نمط «وست منستر» كإطار للعملية السياسية. وقد كانت القضايا التي واجهت الحكومة الوليدة محصورة في المحاور الثلاثة التي سبق توضيحها، وهي القضايا ذاتها التي لم تبرح مكانها حتى الآن في انتظار الحل.

---

4 غازي صلاح الدين العتباني، "السودان جدلية المقاومة والدور المستقبلي"، **مجلة أفكار جديدة**، العدد 2 (1997)، ص 32.

لقد كان قصور وجهة نظر النخبة الحاكمة حول الأوضاع الداخلية، وعيوب النظام الانتخابي البرلماني، والدور الاستعماري، وحداثة الحكم الوطني، أسبابًا في فشل الحكومة الوطنية الأولى في إنجاز مهمات البناء الوطني، ووضع أسس لها، وقد مثل انقلاب الأمة – الجيش (الحكومة العسكرية الأولى) في فترة لاحقة، ضيقًا بالمشاركة السياسية، وعدم اعتراف بالآخر من قبل القوى الطائفية المسنودة بشريحة من أنصار البرجوازية في الجيش[5].

وبتعطيله للديمقراطية النيابية واستيلائه على السلطة، عبّر النظام عن أزمة في الحكم والمشاركة، وفي التحول السياسي السلمي للسلطة، وأضاف بُعدًا جديدًا للصراعات الحزبية بين المجموعات السياسية التي كانت تمثل النخب السياسية المسيطرة، كما أن تدخل الجيش في السلطة أوقف التطور السياسي والدستوري للبلاد، وأوجد نوعًا من الممارسة السياسية الفاسدة (الانقلابات العسكرية بصورة دورية).

وعلى الرغم من تغير البنى الدستورية للحكم (حل المؤسسات البرلمانية كافة في 1958)، فإن الطبيعة الاجتماعية للنظام، فيما يخص سيطرة وتحالف القوى الوسطية اليمينية شبه الإقطاعية خلال السنوات الأولى للحكم العسكري، ظلت من دون تغيير. وتدريجيًا برزت الطبقة البيروقراطية – البرجوازية المكونة من كبار الموظفين في الخدمة العامة، مستندة إلى جهاز الدولة ودوره في التراكم عبر الخطة العشرية. وقد أدى ذلك البروز لاحقًا إلى تهديد مصالح اقتصادية لقطاعات من الرأسمالية والبيوتات الطائفية التجارية، والذي جاء النظام العسكري من التحالف مع جزء منها. كل ما سبق خلق تناقضًا بينها وبين القيادة السياسية للنظام العسكري، وهكذا قامت جبهة عريضة للمقاومة في وجه هذا النظام، أطاحت الشكل السياسي للحكم، من دون أن تمس كثيرًا جهاز الدولة أو التركيبة الاجتماعية للسلطة أو البناء الاقتصادي الموجود[6].

هذه هي الظروف التي خلقت أول ثورة وطنية في تاريخ دولة ما بعد الاستقلال، ولكنها ثورة قادت في مآلاتها إلى تغيير في أنظمة الحكم، أكثر مما قادت البلاد إلى مسار تحول ديمقراطي حقيقي، فالحماس والمد الثوري اللذان أقصيا الجنرالات من سدة الحكم، لم يصلا إلى غاياتهما، فماذا حدث؟

بعد «ثورة أكتوبر»، وسقوط الحكم العسكري في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1964، تكونت حكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة، من الأحزاب والقوات المسلحة، وذلك للتحضير إلى عودة المشاركة السياسية والسلطة إلى الشعب، في أعقاب حكومة الفريق عبود، ويمكن اعتبار مؤتمر المائدة المستديرة لمعالجة الوضع المتردي في الجنوب، إضافة إلى محاولة وضع مسودة دستور بواسطة لجنة الاثني عشر التي تمخضت عن هذا المؤتمر، من أهم المحطات في الفترة الانتقالية، وهي توصيات لم يلتفت إليها أحد[7]. لقد مثلت هذه التجربة أولى تجارب التغيير؛ وذلك بالعودة بالشعب السوداني إلى اتجاه الديمقراطية. وهنا يمكن القول إن العامل الحاسم الذي دفع باتجاه ذلك، تمثل، في الأساس، في غياب المشاركة السياسية. وقد عجز النظام العسكري عن فهم حركة المجتمع السوداني، ولعل قصر الفترة التي قضاها العسكر في سدة الحكم (1958-1964)، يعود في الأساس إلى عدم وجود ما أسماه بيتر وودورد غياب الزبائنية المرنة، أي حلفاء في وسط القوى المدنية[8]. ومن الملاحظات المهمة أن الفترة الانتقالية لم تشهد وضع أي لبنات لإصلاح الحكم الديمقراطي. وظلت المشاكل السابقة من ضعف مؤسسي في النظام البرلماني وعدم الاتفاق على دستور وطبيعة الدولة، كما هي لتجيء الحياة الديمقراطية قائمة على قواعد اللعبة ذاتها المليئة بالعلل والعيوب، ولننظر الآن في الحقبة الثانية.

---

5 عطا البطحاني، "البناء الوطني بين الديمقراطية والدكتاتورية مقدمات نظرية لدراسة تطبيقية لاحقة لأداء الحكومات ما بين 1956- 1987م"، ورقة قدمت في مؤتمر أركويت الحادي عشر حول البناء الوطني في السودان، تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، ص 13.

6 المرجع نفسه، ص 15.

7 محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان**، ترجمة الجنيد علي عمر [وآخرون] (بيروت: دار الجيل، 1987)، ص 29.

8 بيتر وودورد، **السودان الدولة المضطربة**، ترجمة محمد علي جادين (الخرطوم: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2001)، ص 16.

2. الديمقراطية الثانية و«نظام مايو» والحكومة الانتقالية الثانية (1965-1985)

بعد الحكومة الانتقالية، جاءت العملية الانتخابية بالممثلين السياسيين للتحالف السياسي الحاكم خلال فترة الديمقراطية الأولى؛ وهم: قوى اليمين شبه الإقطاعي المتمثل بالطوائف الدينية والرأسمالية التجارية والبرجوازية الصغيرة المرتبطة بها. ومرة أخرى عجزت هذه القوى عن توسيع وتعميق المضامين الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية البرلمانية. فإضافةً إلى ازدياد حدة الضغوط الاقتصادية، عجز التحالف السياسي الحاكم عن إدخال الإصلاحات الضرورية في النظام البرلماني، بهدف تطوير الحياة السياسية للحكم. وقد وصف محمد عمر بشير هذا العهد بقوله: «كان النظام البرلماني خلال 1964 - 1969 يتميز بالفوضى، والتآمر وانعدام الهدف، وفشلت الحكومات المتعاقبة الممثلة للأحزاب والجماعات التقليدية في إنجاز ما جاءت من أجل تنفيذه، فتلاحقت وتتابعت الأزمات، وأضحى عقم تلك الحكومات واضحًا للعيان»[9].

وقد أدى تزايد المعارضة من قبل القوى الحديثة (الشيوعيون خاصة) بعد أن نمت إمكانيات هذه القوى (الشعبية والنقابية)، وفي محاولة منها لإعادة التوازن في الصراع حول السلطة أو كردة فعل على عملية إقصائها من البرلمان من قبل القوى اليمينية الحديثة (الجبهة القومية الإسلامية) المتحالفة مع الطائفية، أدّى ذلك بهذه القوى السياسية، من خلال منسوبيها في القوات المسلحة، إلى تجاوز النظام البرلماني واستلام السلطة في أيار/ مايو 1969.

لكن لم تحدث قطعية تامة بين التركيبة الاجتماعية لسلطتها والطبيعة الاجتماعية للنظام الذي ساد في الفترة 1964 - 1969، على الرغم من اختلاف الشكل السياسي للحكم. وقد قادت التوترات والصدامات في الفترة 1970–1976 إلى إحداث تغيرات في طبيعة الحكم. وتدريجيًا كان هناك نوع من التداخل بين البيروقراطية وجناحها الحاكم ومجموعات مؤثرة من الرأسمالية الوطنية، لتوقع معه مصالحة في 7 تموز/ يوليو 1977. ولكن استمرار الصراع حول السلطة ومضاعفات الأزمة الاقتصادية في أوائل الثمانينيات، دفعت بقوى تقليدية ووطنية خارجة من المصالحة إلى الدخول مع اليسار، في تحالف عريض أطاح الشكل السياسي لـ «نظام مايو»، في نيسان/ أبريل 1985، عبر ثورة شعبية هي الثانية في تاريخ الشعب السوداني[10].

ومن ثم جاءت الحكومة القومية الانتقالية الثانية، في تاريخ سلسلة الحكومات الوطنية، بعد الاستقلال في نيسان/ أبريل 1985. وذلك بعد دكتاتورية «مايو» التي استمرت ستة عشر عامًا. وقد واجه المجلس العسكري الانتقالي الذي تولى الحكم في أعقاب ثورة أبريل عددًا من المعضلات المستعصية، وكلها كان ينتهي إلى طريق مسدود، ولم يتحقق الإجماع المطلوب لتجاوز العقبات التي تقف أمام القوى الوطنية السياسية المختلفة. إن التركيز على هذه الفترة يأتي من مشابهة وقائعها مع الراهن السوداني ومشكلاته.

نجد كذلك أن الظاهرة اللافتة، وبالنظر في تلك الفترة، هي مدى التشتت السياسي والغوغائية الثورية في التعامل مع التطورات السياسية من قبل التجمع الوطني للأحزاب، ومحاولته ممارسة سياسة العزل السياسي، وإغراق الشارع بالمصطلحات التي تكرس التفرقة السياسية، وذلك بإصراره على عزل حزب الجبهة القومية الإسلامية عن الحكم المرتقب، لرفضها التوقيع أو المشاركة في ميثاق الثورة، إضافة إلى دورها في الحكومة «المايوية» في سنواتها الأخيرة.

كان الأمر يتطلب من الأحزاب الانصراف إلى برامجها وإعدادها، استعدادًا للانتخابات المرتقبة. ولكنها بدلًا من ذلك حاولت تقييد المجلس العسكري المؤقت للحكم، وذلك من خلال الميثاق الذي أعلنه التجمع كمنهج للعمل السياسي. كان المناخ المسيطر في تلك الأيام ردة فعل عنيفة على الكبت السياسي الذي طال واستمر ستة عشر عامًا.

---

9 بشير، ص 34.

10 البطحاني، ص 19.

لقد تأكدت الخلافات بين الجانبين بموقف المجلس العسكري من الشريعة الإسلامية التي طالب التجمع بإلغائها، بينما رأى المجلس ترك الأمر للحكومة المنتخبة القادمة، وقد أورد صلاح محمد إبراهيم ثلاثة مشاهد ترمز للتخبط والصراع وعدم التدبير، التي كانت قيادات التجمع تتعامل بها مع بعض الأمور والقضايا، وهي[11]:

- **حل جهاز أمن الدولة**: كان القرار خاطئًا بكل المقاييس والمعايير، فجهاز أمن الدولة، مثله مثل بقية مؤسسات الدولة الأخرى، كان يمكن أن يكون ذا فائدة عظيمة لأي حكومة وطنية، بسبب ما كان يتوافر لأفراده من قدرات وكفاءة وخبرة، وربما كانت هنالك أخطاء في الممارسة أو في استغلال السلطات، لكن الحكم على مؤسسة من مؤسسات الدولة بالإعدام، لم يكن عملاً وطنيًا ولم يكن قرارًا مسؤولاً. ولا شك في أن الانتكاسات الأمنية التي واجهتها البلاد بين 1985 و1989 أكدت مدى الجرم الذي ارتكب من قبل التجمعيين الذين عملوا على تشويه سمعة الجهاز وألصقوا به تهمًا كان بريئًا من معظمها.

- **اقتحام السفارة المصرية**: كان التجمع يطالب مصر بتسليم جعفر نميري، ويضغط بقوة كبيرة على المجلس العسكري لتبني ذلك. وعندما رفض المجلس الرضوخ لتلك الضغوط، سير أفراد التجمع موكبًا اقتحم السفارة بصورة مخلة. ولعل ما يؤكد رغبة التجمع في إضفاء أجواء التوتر وإثارة الخلاف مع القيادة المصرية، الموقف الذي اتخذه التجمع من التكامل السوداني المصري واتفاقية الدفاع المشترك، حيث جعل السودان عاريًا من أي غطاء دفاعي أو حليف استراتيجي بعد حل جهاز أمن الدولة وتعطيل الاتفاقية.

- **مسألة الجنوب**: كان التجمع يرى أنه يجب التعامل مع الحركة الشعبية باعتبارها فصيلاً سياسيًا ضمن قوى الثورة، بينما رأى المجلس العسكري الذي يمثل، في المقام الأول، القوات المسلحة التي تحاربها الحركة، أن التعامل معها يجب أن يبنى على حسابات.

عمومًا، حول هذه الفترة يمكن القول إن هدف الحكومة الانتقالية أن تكمل مهمتها وهي تحظى برضا وقبول كل القوى السياسية، وأن تسلم السلطة للحكومة المنتخبة من دون أن تثير الخلافات بتفجير النقاط الخلافية، لذلك حاولت أن ترجئ كل القضايا الجوهرية.

لقد تمثلت المفارقة في تلك الفترة، في حقيقة أن تركيبة التجمع وتكوينه لم يكونا يعكسان في واقع الأمر الأوزان الحقيقية للقوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية، وأن القيادات تتخذ قرارات وتتبنى أفكارًا غير قابلة للتنفيذ. ولكن ردة الفعل والتمسك بالمواقف نجحا في زرع عديد من القنابل الموقوتة التي توالت انفجاراتها مع سنوات الديمقراطية، وبتقريب الصورة نلمح الآن إعادة لوقائع الماضي وظروفه.

بعد ما سبق، آن أن نناقش الحقبة الثالثة، والتي تقف البلاد فيها على مفترق طرق يقود إحداها إلى تغيير سياسي مكرر أو تحول ديمقراطي سلمي وانتهاج مدخل مختلف.

3. الديمقراطية الثالثة ونظام الإنقاذ والحكومة الانتقالية الثالثة (1986-2019)

بعد حكومة انتقالية ثانية في عام 1985، جاءت قواعد التمثيل البرلماني بممثلي القوى الاجتماعية التي تصالحت مع حكومة «مايو»، والتي اختلفت معها بعد المصالحة. تلك القوى التي تعتمد في نفوذها على القواعد التقليدية الدينية في الريف ومختلف شرائح الرأسمالية، مع بروز خاص لما اصطلح على تسميته

11 صلاح محمد إبراهيم، **الديموقراطية وأزمة الوفاق** (الخرطوم: مطبوعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1997)، ص 13.

«الطفيلية البرجوازية» و«بيروقراطية الدولة»، هذا التحالف التقليدي الرأسمالي – البيروقراطي عمل على عزل تحالف ممثلي القوى الحديثة المهيمنة وشرائح اليسار وجماهير ممثلي القوميات المقهورة، والتي ساهمت في إسقاط «مايو»، الأمر الذي دفع الأقلية اليمينية والتي تمثل جزءًا من القوى الحديثة إلى العودة بالأمور إلى المربع الأول، أي الانقلاب على النظام السياسي القائم من خلال عناصرها ومنسوبيها في الجيش في عام 1989[12].

شهدت فترة هذا النظام جملة من التغيرات، داخلية (انشقاق الحزب المسيطر في عام 1999) أو خارجية (انهيار الاتحاد السوفياتي وسيطرة الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية على مجريات السياسة الدولية)، إضافة إلى استفحال الحرب الأهلية وتمددها باتجاه وسط السودان (جبال النوبة) وشرقه وغربه وانفصال جنوب السودان.

شكل العام 2011 بداية أزمات النظام السياسي الإسلامي في السودان؛ إذ إن ذلك العام شهد انفصال جنوب السودان وذهاب معظم الموارد النفطية التي اعتمدت عليها الحكومة جنوبًا، ومن ثم بدأت تطل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة على واقع الحياة المعيشية للسكان. كما فاقم من استفحال الأزمة التطور المتسارع لمشكلة دارفور وضغطها على موارد الدولة الضعيفة أصلًا، وترهل واتساع الصرف الحكومي والفساد المالي والإداري في أوساط منسوبي حزب المؤتمر الوطني، وفوق هذا وذاك، عجز النظام الحاكم ومن ورائه الحركة الإسلامية عن تقديم حلول جادة لإشكالات الدولة.

في مرحلة متأخرة، وبعد أن وصل النظام إلى مرحلة العجز في الاستجابة للإشكالات السياسية والاقتصادية، طرح ما أسماه «برنامج الحوار الوطني»؛ للخروج بالبلاد من أزماتها المتلاحقة. غير أن هذا البرنامج فشل في اجتذاب قوة ذات وزن وتأثير من القوى الحزبية المعارضة أو أي من قوى المعارضة المسلحة إلى طاولة المفاوضات.

في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، بدأت حركة احتجاجية بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجه المواطن، والتي تمثلت في انعدام وندرة سلع أساسية مثل الخبز والوقود والغاز، وسرعان ما وجدت هذه الاحتجاجات واجهة سياسية؛ إذ تبنتها خمس نقابات مستقلة، اتحدت وأطلقت على نفسها اسم «اتحاد المهنيين السودانيين»، ورفعت شعار إسقاط النظام السياسي القائم. وهو الأمر الذي اكتمل بحلول 9 نيسان/ أبريل 2019.

ثانيًا: الراهن السوداني: تغيير نظام حكم أم تحول ديمقراطي؟

بناء على ما تقدم، يبرز السؤال التالي: هل يختلف القادم السوداني عما سبق؟ وهل نحن بصدد دورة جديدة من دورات الحكم تبدأ بثورة ثم حكومة ديمقراطية منتخبة، تعجز عن إجراء تحول ديمقراطي حقيقي في مؤسسات الدولة ونتيجة لعجزها تأتي حكومة عسكرية رابعة؟ وما الجديد وما المكرر في سيرورة الواقع السوداني؟

تشير معطيات البيئة السياسية السودانية الحالية إلى اختلافات عديدة هذه المرة؛ وذلك بسبب تغيرات عميقة في خارطة القوى السياسية؛ فالقوى السياسية الفاعلة تعيش قدرًا من التوازن المأساوي في القوة المادية والنفوذ، ولا توجد جهة واحدة لها قدرة غير مشكوك فيها للحكم منفردة. نحاول استعراض أبرز الأطراف والتأثير المتوقع، وذلك من خلال ثلاثة أقسام؛ يضم الأول القوى المسيطرة، والثاني القوى الأخرى، والثالث القوى المناوئة، مع الإشارة إلى عوامل قوة وضعف كل مجموعة، الأمر الذي قد يجبرها على البحث عن صيغة توافق ومشاركة أكثر من بحثها عن انفراد أو تحالف ثنائي براغماتي، يعزل ويقصي القوى الأخرى، وهو الأمر الذي قد يخدم مسار التحول الديمقراطي على المدى البعيد. وبحسبان أن احترام قواعد اللعبة

12 عوض أحمد سليمان، **سياسة السودان الخارجية القضايا والمعطيات** (الخرطوم: دار أصداف، 2015)، ص 39.

السياسية القادمة والمتفق عليها حتمي، فالنسق السياسي وتوازنه لن يسمحا لأي من القوى السياسية بالهيمنة المنفردة على سدة الحكم، من خلال الأدوات والوسائل الفاسدة، مثل الاستعانة بالجيش أو أي ميليشيات مسلحة غير قانونية. هذا بالطبع لا ينفي أن محاولات كهذه سوف تختبر على أرض الواقع في بادئ الأمر كما يحدث الآن، وهو ما قد يطيل ويؤخر إنجاز التحول الديمقراطي. غير أن النتيجة النهائية سوف تبنى على نظام سياسي متعدد الأقطاب، يعكس توازن مكونات عديدة، وهذا هو جديد السياسة السودانية.

1. القوى المسيطرة

القوى المسيطرة الآن في السودان هي قوى اليسار، متماهية أو متسترة ببعض الواجهات السياسية (قوى الحرية والتغيير أو اتحاد المهنيين السودانيين) وهي متحالفة مع بعض منسوبي الجيش، إضافة إلى قوى جماهيرية ضخمة غير منتمية في الأساس إلى أي من الأحزاب أو التنظيمات السياسية[13]، وهي وإن رضيت بالقيادة المدنية الحالية، فذلك أمر مشكوك في استمراره مستقبلاً؛ لأن تقاطعات السياسة السودانية وتباين المصالح والأيديولوجيات ستعيد تقسيم هذه الجماهيرية مستقبلاً. إضافة إلى أن تكتل اليسار الحالي والذي يقود الحراك السلمي ليس بالصلابة التي يبديها الآن؛ إذ تموج في داخله تيارات، وتتصارع أجنحة عديدة، وامتداد الزخم الثوري الذي يؤيده رهين بقيادته الثورة إلى واقع مختلف، وهو أيضًا رهين بتماسكه وقدرته على تقديم برنامج سياسي جامع، يصلح كمقدمة لإنجاز تحول ديمقراطي، وليس، فقط، تسمية أعضاء الحكومة الانتقالية والمناداة بحكومة مدنية غير واضحة المعالم.

هذا التيار يضم اليسار التقليدي في السودان؛ الحزب الشيوعي في تحالف مع حزب المؤتمر السوداني، إضافة إلى أحزاب القوميين العرب؛ كالبعث والناصريين، وجزء من النقابات التي تتمتع باستقلالية كبيرة في العمل خارج عباءة الحزب الشيوعي، إضافة إلى تحالف حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد، وكذلك حركة تحرير السودان قطاع الشمال.

يضم هذا المعسكر المسيطر أيضًا الجيش، وهو الآن من فواعل السلطة في السودان، وهو بوصفه مؤسسة وطنية، استعاد بعض الأهمية السياسية، وبرز كمؤسسة وطنية يعول عليها في وقت الأزمات. وعلى الرغم من أهميته المعترف بها، فإنه فقد مكانته وتأثيره في القضايا الداخلية، وخصوصًا خلال النصف الثاني من عمر الإنقاذ، وذلك لمصلحة جهاز الأمن والمخابرات والأجهزة الأمنية الأخرى، التي اعتمد عليها النظام في فرض سيطرته.

غير أنه من غير الدقيق تناول هذه المؤسسة، ولا سيما في صراعات السلطة المقبلة، ككتلة محايدة. لقد تعرض الجيش للتسيس، وأغلب ضباطه العظام الحاليين هم من المتعاطفين مع النظام السابق والتيار الإسلامي في السودان، بل إنه حتى القادة الذين يقودون المجلس العسكري الانتقالي الآن، هم في الأساس إنقاذيون.

إن التحالف مع الجيش فرضته ظروف المرحلة وحاجة القوى المدنية إلى دعمه، في مقابل القوى الإسلامية اليمينية المسيطرة. وهو تحالف مليء بالمخاطر؛ وأولها الخوف من أن يسرق الجنرالات ثمار الثورة ويستأثروا بالسلطة. والثاني مرتبط بالشك في صدقية وولاء قيادات المجلس العسكري للثورة ومشروع التغيير الجاري.

تخوّفان لهما ما يبررهما، ذلك أن قرائن العلاقة والارتباط بين هؤلاء والنظام السابق عديدة، غير أن الجيش، وفي ضوء المعادلة السياسية في الفترة الحالية، لا يستطيع قادته أن يبحروا به في خط معارض لنبض الجماهير. ذلك أن حدثًا قد يقود إلى انقسامات في صفوفه من قبل صغار الضباط المتعاطفين مع الشارع. كما

13 Elmogiera F. Alsyed, Sudanese protests align with democratic aspirations and dissatisfactions of the majority, survey findings show, Afro barometer center, Accra, Ghana, 12 April 2019.

أن الأيام المقبلة في ضوء أي صيغة مقبولة ديمقراطيًا، ستعمل على إعادة هيكلته بصورة تحد من تدخلاته المستقبلية في السلطة؛ لحماية سلطتها ولخدمة مسار التحول الديمقراطي.

بالنسبة إلى الدعم السريع، فهي ميليشيا أسسها النظام السابق، وهي قوة عسكرية جيدة التنظيم وخفيفة الحركة، يبلغ عدد أفرادها نحو 100 ألف مقاتل، وقد كانت تحظى بقيادة مستقلة، وتتبع رئاسة الجمهورية، وهي قوة كان يعول عليها كثيرًا في بسط سلطة النظام، ومواجهة الحركات المسلحة، وسرعان ما تطور دورها وأصبحت تؤدّي أدوارًا سياسية، وقد أُلحقت في مرحلة لاحقة بالجيش، غير أنها ما زالت تتمتع بقيادة منفصلة، وقائدها هو محمد حمدان دقلو الملقب «حميدتي» الرجل الثاني في الحكومة الانتقالية، ونائب رئيس المجلس العسكري.

وبسبب تمركز جل قواتها الآن في العاصمة، فهي مؤثرة في المشهد السياسي بصورة كبيرة. هذه المجموعة وإن كانت تؤدي أدوارًا إيجابية في الوقت الراهن، وتحاول أن تبدو بمنزلة درع يقي الثوار من عنف القوى الأمنية وميليشيات النظام السابق، فإن صدقيتها سوف تختبر عند إثارة ملف دارفور، ومظالم أهل المناطق التي سلطها عليهم النظام السابق. وهي الآن وإن كانت محسوبة على قوى الثورة، فماضيها وعلاقات قائدها تجعلها قريبة جدًا من محور نظام البشير ورموزه. وإذًا، فإن مآلات مواقفها النهائية من الراهن السوداني يظل يشوبها الغموض. وسيعاد دمجها وهيكلتها، في ضوء مناخ الديمقراطية، في إطار جيش قومي.

ما يثير القلق من هذه القوات، هو هامش الاستقلال الكبير الذي تتمتع به، إضافة إلى طموحات قائدها، كما أن ارتباطاتها الإقليمية وعلاقتها بالأجندة الخارجية، كل هذه تعتبر عوامل بالغة التأثير في مآلات الثورة المستقبلية[14]. غير أنها أيضًا لا تستطيع تبني خط غير ديمقراطي للاستئثار بالسلطة. وهكذا، فإن مستقبل أفرادها رهين بعمليات إعادة الدمج، أما قادتها فلهم الحق في إنشاء تنظيم سياسي أو الالتحاق والتحالف مع أي من التنظيمات الموجودة.

2. القوى الأخرى

نسمّي هذه القوى بهذا الاسم (القوى الأخرى)، بسبب موقعها الحالي من التغيير؛ فهي لم تكن متحالفة تمامًا، لا مع سلطة النظام السابق ولا مع أوساط المعارضة، فبقيت توقع اتفاقات هنا وهناك، وتدخل في تحالفات مع النظام حينًا، ومع المعارضة في أحايين أخرى. وهي وإن شاركت في الثورة الحالية كتنظيمات، فإن مشاركتها جاءت خجولة ومتأخرة بصورة لا تتناسب مع ثقلها وتاريخها في السياسة السودانية. ومن جانب آخر، لم تبلغ هذه القوى مرحلة القطيعة التامة مع النظام السابق؛ إذ شاركت في الحكم والحوار، وظلت أكثر مرونة من قوى اليسار في علاقتها بنظام الإنقاذ. وتضم قوى اليمين بشقيه الحديث والتقليدي، ويأتي على رأس هؤلاء حزب المؤتمر الشعبي، وحزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي.

أما المؤتمر الشعبي فكان كل منسوبيه جزءًا من السلطة، ثم خرج منها بعد المفاصلة الشهيرة،[15] ويضم قيادات إسلامية ذات ثقل. أما الحزبان الكبيران؛ الأمة والاتحادي الديمقراطي، واللذان اعتادا السيطرة في الفترات الديمقراطية السابقة، فقد فقدا الكثير من بريقهما إبان حكم الإنقاذ؛ وذلك بسبب الإضعاف المتعمد

14 وحدة تحليل السياسات، "انتفاضة السودان: تعقيدات داخلية واستقطاب خارجي"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 نيسان/ أبريل 2019، ص 2.

15 المقصود انقسام الحركة الإسلامية في السودان في عام 1999 إلى حزبين: الأول، المؤتمر الوطني بزعامة الرئيس عمر البشير، والثاني، المؤتمر الشعبي بزعامة الدكتور حسن الترابي. وقد حدث هذا نتيجة الصراع بين الرجلين.

الذي فرضه عليهما نظام البشير. لهذا خرج من الحزبين كليهما أحزاب جديدة، كما أن أبناء القيادات من البيوت المالية وشرائح التجار أصبحوا جزءًا من السلطة الجديدة المرتبطة بالمؤتمر الوطني وحلفائه. من المأمول أن تؤدي هذه القوى دورًا في مقبل الأيام، بما لها من خبرة في العمل الحزبي وآلياته، كما أن الديمقراطية سوف تكون بالنسبة إليها فرصة لتجدد حيويتها وإثبات فعاليتها في الساحة السياسية. ولكنه لن يكون لها، على أي حال، التأثير نفسه كما كان في السابق. إن التحول الديمقراطي يخدم خط هذه الأحزاب أكثر من أي صيغة أخرى للحكم.

3. القوى المناوئة

تضم القوى المناوئة للثورة؛ حزب المؤتمر الوطني (حزب الحكومة السابقة) وهو حزب سيظل موجودًا في الساحة السياسية على الرغم من سقوط حكومته واعتقال رموزها. وذلك بسبب تمدده في مفاصل الدولة الحساسة، وسيطرته على المال وموارد الدولة، وهو حزب طور أيديولوجيا مبنية على المصالح والفرص، ويضم في طياته منسوبين متغلغلين في كافة أشكال الحياة المدنية. هؤلاء سيظلون أوفياء للتنظيم القديم.

وعلى الرغم من الملاحقات والمطالبات بمصادرة أملاكه، وهو ما يجري حاليًا في ظل الزخم الثوري، فإن المواصلة في دعم الخط الداعي إلى إقصائه من الحياة السياسية في السودان قد يقود إلى خلق فترة من التوتر والصدامات المسلحة التي قد تؤخر إنجاز التحول الديمقراطي المأمول. وفي النتيجة؛ يفضّل أن يكون نهج التعامل مع هذه المجموعة موازنًا بين العدالة الاجتماعية المطلوبة وفقه التسويات السياسية؛ وذلك لدعم الخط الديمقراطي الهش أصلًا.

يضم هذا المحور أيضًا عددًا كبيرًا من الأحزاب التي انشقت من الأحزاب الكبرى، وهي الأحزاب التي اصطلح في السودان على تسميتها بأحزاب «الفكة»، كإشارة إلى كثرة عددها وقلة منسوبي كل حزب على حدة. غير أن بعض هذه الأحزاب يمكن أن يكون مؤثرًا، وخصوصًا في الولايات وبعض المناطق.

بعد طرح المعطيات السابقة، نستعيد طرح السؤال الأساس: هل الراهن السوداني مجرد تغيير جديد يقود إلى فشل في مستقبل الديمقراطية في بلادنا؟ أم هو تغيير واعٍ يمكن أن ينتج تحولًا ديمقراطيًا يؤسس لديمقراطية قوية ومستدامة؟ للإجابة نقول: إن معطيات التوازن السياسي الحالي، وما يتعلق بالقوة والنفوذ وغياب قوة مركزية مسيطرة، كل هذا قد يدفع القوى السياسية إلى البحث الجاد عن أسس قوية تحدد الدستور وماهية الدولة والنظام الانتخابي الفعال القادر على أن يعكس تمثيل مختلف القوى، ليصبح التغيير مدخلًا للتحول الديمقراطي. أما التعجل في ممارسة السلطة السياسية وفقًا لقواعد اللعبة السياسية السابقة نفسها، فسيقود البلاد إلى الدورات السياسية الخبيثة عينها (حكومة مدنية يليها عسكر ثم هكذا دواليك).

ومن الدلالات القوية هذه المرة، والتي تعطي مؤشرات واضحة على وجود تغير في نتائج الثورة السودانية، وجود قوى عديدة ذات نفوذ، ومن خارج إطار الوسط «النيلي»، والذي ظل يمثل المركز التقليدي لثقل السلطة في عهود الحكم السابقة (قوى الهامش). من المؤكد أن هذه القوى سوف تغير في موازين اقتسام السلطة والثروة، الأمر الذي قد يدفع إلى توسيع قاعدة السلطة، ويوجد توازنات معبرة عن كل مشارب وتعدديات الوطن.

ومما يعزز من استدامة الديمقراطية هذه المرة، أن الفئات التي قادت التغيير، جلُّها من الشباب، وهم في الأساس، وبوصفهم أغلبية، غير منتمين إلى التنظيمات السياسية التي سيطرت على سدة الحكم في الفترات

الديمقراطية السابقة، وهم وفي جزء من تعبيرهم الرافض، يتفقون على مطالب واضحة وبسيطة، يمكن صياغتها في برنامج سياسي، يمكن أن يشكل خارطة طريق لأزمة الحكم والمشاركة في السودان، على الأقل في خطوطه العريضة.

إن ما تحتاجه السودان تنظير سياسي عميق يستفيد من أخطاء الماضي ويعمل على تجاوزه. ولكي يحدث ذلك، فلتكن الفترة الانتقالية هذه المرة مرحلة لتلاقح الأفكار والابتعاد عن الإقصاء. أما السير في طريق غير ذلك، فيعني أن ثورة «19 ديسمبر» المجيدة ستظل ثورة للتغيير السياسي، وليس للتحول الديمقراطي.

المراجع

إبراهيم، صلاح محمد. **الديموقراطية وأزمة الوفاق.** الخرطوم: مطبوعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1997.

بشير، محمد عمر. **تاريخ الحركة الوطنية في السودان.** ترجمة الجنيد علي عمر [وآخرون]. بيروت: دار الجيل، 1987.

البطحاني، عطا. «البناء الوطني بين الديمقراطية والدكتاتورية مقدمات نظرية لدراسة تطبيقية لاحقة لأداء الحكومات ما بين 1956- 1987م». ورقة قدمت في مؤتمر أركويت الحادي عشر حول البناء الوطني في السودان، تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم.

الدقس، محمد. **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق.** ط 2. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1996.

سليمان، عوض أحمد. **سياسة السودان الخارجية القضايا والمعطيات.** الخرطوم: دار أصداف، 2015.

العتباني، غازي صلاح الدين. «السودان جدلية المقاومة والدور المستقبلي». **مجلة أفكار جديدة.** العدد 2 (1997).

وحدة تحليل السياسات. «انتفاضة السودان: تعقيدات داخلية واستقطاب خارجي». **تقدير موقف.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 نيسان/ أبريل 2019.

وودوورد، بيتر. **السودان الدولة المضطربة.** ترجمة محمد علي جادين. الخرطوم: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2001.

الأجنبية

Alsyed, Elmogiera F. Sudanese protests align with democratic aspirations and dissatisfactions of the majority. survey findings show. Afro barometer center. Accra, Ghana, 12 April 2019.

Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Society.* New Haven: Yale University Press, 1989.